المقدمة

وقفتُ في العيد الماضي، مع طلَّاب كليَّة الحقوق في تشارلستون، عند تقاطع الطُّرق المعروف بـ (الزَّوايا الأربع للقانون)؛ منتظرًا معرفة المكان الذي سيستمع فيه القاضي الفدراليُّ إلى إحدى القضايا القانونيَّة، التي ما زالت قائمةً ضدَّ من نظَّم تعذيب السُّجناء في أثناء حرب بلدنا على الإرهاب .

كان صباح يوم ريفيٍّ منعش مبشِّر بقدوم الرَّبيع، وقد حال انقطاع الطَّاقة غير المحتمل دون أن يُدخِل القاضي ريتشارد جيرغل Richard Gergel الطلَّابَ -الموجودين بناءً على دعوته- إلى قاعة المحكمة؛ حيث كان ثيرغود مارشال Thurgood Marshall يناقش القضايا الخمس الأولى التي أدَّت إلى قرار المحكمة العليا، بشأن القضيَّة التي رفعها براون Brown ضدَّ مجلس التَّربية والتَّعليم، بيد أنَّه ما من أحد أَوْلى اهتمامًا بذاك التَّأخير.

كان الطلَّاب يتراسلون بوساطة الهواتف الجوالة، ويعزِّزون خططهم لذلك المساء الذي تنحدر فيه الشَّمس متثاقلةً؛ ربَّما كان لدى المُدَّعي الذي قضى عقدًا من الزَّمن؛ من أجل هذا اليوم شيء ما يريد قوله حول الانتظار؛ ولكنَّ السِّجن الفدراليَّ الفظيع في كولورادو كان قد أقفل عليه على بعد ألفي ميل.

لقد سافرتُ جوًّا إلى كارولاينا الجنوبيَّة للاستماع إلى هذه القضيَّة ذلك الصَّباح؛ لأنَّني قضيت ثمانية عشر شهرًا أبحث في تقرير التَّعذيب، وقد جئت لأفهم ما إذا كانت خطَّة بونزي ponzi للتَّعذيب جزءًا ممَّا تحمَّله خوسيه باديلا Jose Padilla مدَّة ثلاث سنوات ونصف، في القاعدة البحريَّة الأمريكيَّة التي تبعد بضعة أميال عن المكان الذي نحن فيه.

كان من المفترض أن يحوك كلٌّ من باديلا، وأبي زبيدة، وبنيام محمَّد -أحد سكان بريطانيا- مؤامرةً تهدف إلى تفجير قنبلة قذرة في إحدى كبريات المدن الأمريكيَّة؛ ولكنَّ أولئك الثَّلاثة كانوا قد عُذِّبوا الواحد تلو الآخر تعذيبًا ممنهجًا؛ حيث عُذِّب أبو زبيدة في سجن سريٍّ

من سجون السي. آي. إيه في تايلاند، وعُذِّب محمَّد على أيدي مُعذِّبين بالوكالة في المغرب، وعلى أيدي عملاء أمريكيين في باكستان وأفغانستان، أمَّا باديلا فقد عُذِّب في سجن على سفينة من سفن أسطول تشارلستون Charleston الأمريكيِّ؛ وكلَّما زادت معاملتهم سوءًا ازدادت خططهم غرابةً وخيالًا.

لم تكن حكايتهم حكاية هجوم أُحبط؛ وإنَّما هي حكاية التَّعذيب الذي يُولِّد تعذيبًا آخر في بداية الأمر؛ ذلك لأنَّ المعلومات السَّيئة التي ابْتُكرت في أثناء التَّعذيب، أسفرت عن مزيد من التَّعذيب، وعن معلومات مختلفة أخيرًا، وأنَّ المحقِّقين لم يسعوا لإحباط المؤامرات؛ بل لخلق حالات وقضايا يعلِّلون بفضلها اعتقال أولئك الذين عُذِّبوا؛ من أجل تبرير الإساءة إليهم.

ليس تعذيب النَّاس هو ما يهم، إذ ينصُّ الميثاق المناهض للتَّعذيب، وغير ذلك من المعاملات والعقوبات اللَّاإنسانية والمهينة، على ما يأتي:

> «لا يمكن أن تكون الظُّروف الاستثنائيَّة مهما كانت، سواء أظروف دولة كانت، أم ظروف حرب، أم تهديدًا بحرب، ذريعةً لممارسة التعذيب».

وبموجب هذا الميثاق الذي أجازته الولايات المتَّحدة في عام 1994م، وأدخلته في قوانين محلِّية مختلفة، فإنَّه يُخضِع أولئك الذين يقومون بالتَّعذيب، أو يشاركون فيه إلى حكم جنائيٍّ مهما كانوا يظنون أنَّهم فاعلون، وأنَّ من يُعذَّبُ كائنًا من كان، فإنَّ له الحقَّ في التَّعويض العادل، لقد مارس المواطن الأمريكيُّ باديلا حقَّه في مقاضاة وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد، والمستشار العام الأسبق لوزارة الدِّفاع وليام جيم هاينيس، وخمسة من المسؤولين العسكريِّين على دولار واحد، لقاء أضرار لحقت به؛ بسبب إساءة معاملته في السِّجن المجاور.

من الصَّعب ألَّا يشعر المرء بالأمل في ذلك الصَّباح غير العاديِّ؛ لأنَّ محكمةً أمريكيَّةً تأخذ على عاتقها مسؤوليَّاتنا الوطنيَّة بموجب القوانين التي تحظر التَّعذيب، حتى إنَّ قاضي منطقة الولايات المتَّحدة، ماريسيا كوك Marcia Cooke، التي ترأست محاكمة باديلا الجنائيَّة بتهم

obeikan.com

ليس لها علاقة بمؤامرات الهجوم على الولايات المتَّحدة، وهي التي تعلم بسجل معاملته السريِّ في السِّجن، قد أشارت في هامش أحد قراراتها قائلةً:

«إنَّ السَّيِّد باديلا حرٌّ في أن يبدأ خطوة بيفنز Bevins؛ من أجل أن يطالب بأضرار ماليَّة، أو أيِّ شكل من أشكال التعويضات التي يحق له متابعتها».

سرعان ما خبا التفاؤل؛ ذلك لأنَّ سلطة قاعة محكمة تشارلستون الفدراليَّة القديمة لا يمكنها استرجاع ذلك النَّوع من القاعات العامَّة التي وقف فيها تريسي Tracy، أو ستيوارت Stewart، أو بك Peck؛ كي يدافعوا عن الذين أهينوا من قِبَل متغطرسي ذلك الزَّمن ومتزمِّتيه.

لقد جلسنا بدلًا من ذلك في قاعة محكمة جدرانها مكسوَّة بخشب أشقر في ملحق مركز هولينغز Hollings القضائيِّ عند الزَّاوية، حيث يحتشد طلَّاب كليَّة الحقوق في الصُّفوف الثَّلاثة من الصَّالة، واصطفَّ وراءنا كثيرٌ من محامي الدِّفاع عن المتَّهمين أمثال رامسفيلد، وغيره، حتى إنَّ القاضي جيرغل Gergel حين جلس في مقعده، دعا الذين لم يجدوا مقاعد لهم عند منصَّة الدِّفاع؛ ليجلسوا في حجرة المحلِّفين، إلّا أنَّ حضورهم كان ذا أثر ضعيف في تعزيز الانطباع حول ما إذا كانت ادِّعاءات باديلا ستحظى باستماع عادل.

يدرك الجميع أنَّ التَّحدِّيات تنشأ لديهم عندما تتقاطع الحريَّة مع الأمن؛ لكي يقوموا بعملية الفرز؛ ولهذا جئنا اليوم باذلين قصارى جهودنا للقيام بهذه العمليَّة .

بدأ القاضي جيرغل بالحديث- كما فعل مرارًا ذلك الصَّباح- الذي يصبُّ لصالح الطلّاب، فقد أعدَّ سلسلةً من الأسئلة التي تشير إلى أنَّ قدرًا كبيرًا من الفرز قد أُنجِز عندما نهض بريغ باومان Breg Bowman محامي الدِّفاع عن هاينيس؛ ليناقش اقتراح المتَّهمين بوقف القضيَّة؛ كان الاقتراح أن يتوقَّف محامي الدِّفاع، فيما إذا كان القاضي كوك قد اقترح أنَّ باديلا يستطيع مقاضاة معذبيه بموجب قضيَّة بيفنز، ضدَّ ستَّة من ضبَّاط الشُّرطة في جهاز مكافحة المخدرات، وهي سابقة للمحكمة العليا جرت عام 1971م، ومن شأنها أن تُوطِّد حقَّ أيِّ

شخص في أن يُحمِّل الضبَّاط الفدراليِّين مسؤوليَّة انتهاك الحقِّ الدُّستوريِّ، حتى إنَّ المسؤولين ما زالوا يدَّعون الحصانة فيما يخصُّ أعمالهم.

لقد سأل جيرغل المحامي باومان Bowman:

هل من عوامل خاصَّة تدعو إلى الوقوف ضدَّ اعتراف المحكمة بثبوت قضيَّة بيفنز هنا؟

ثم أكمل حديثه قائلًا:

إنَّ بعض من تجادل لصالحهم وبالنِّيابة عنهم كانوا في القوات المسلَّحة، يطيعون ما يعتقدون أنَّه أمر رئاسيٌّ، أليس ذلك صحيحًا؟

و أضاف متسائلًا :

وأُعطِي له الحقُّ بالاعتراض على اعتقاله، وفقًا لقانون حقِّ المتَّهم المطالبة بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسه، أليس هذا صحيحًا أيضًا؟

منذ زمن ليس بعيدًا كان المستشار المحليُّ لباديلا يميل إلى ابن ويزنر Ben Wizner، المحامي الرئيس للاتحاد الأمريكيِّ للحقوق المدنيَّة، في أثناء مناقشة قضيَّة باديلا، يُتمتم:

لا أدري ما الذي يحدث، ولا يمكن أن يكون هذا.

وعندما اعتلى ويزنر المنصَّة قال مخاطبًا المحكمة:

يبدو أنَّ عملي قد فُصِّل من أجلي.

قال جيرغل معترفًا:

نعم.

افتتح ويزنر كلامه بقوله:

«ليس أكبر صفاقةً من الإساءة الوحشيَّة للمواطنين الأمريكيِّين، واعتقالهم في حبس انفراديٍّ في سجن أمريكيٍّ، إنَّه عمل غير دستوريٍّ، ويقع ضمن مبادئ بيفنز، وهذا هو السَّبب الحقيقيُّ الذي جعل الحكومة الأمريكيَّة تنقله إلى

معتزل في جناح خالٍ من سجن تشارلستون، وقد فعلوا ذلك؛ من أجل أن يمنعوا المحامين، والمحاكم من التَّدخل في تحقيقاتهم الشرِّيرة على مدى سنوات طويلة، بالإضافة إلى أنَّهم فعلوا ذلك للإعداد لمثل هذا اليوم الذي كانوا يعلمون أنَّه آتٍ لا محالة، يوم تدعوهم الضَّحيَّة للحساب في محكمة قانونيَّة، وأنَّ حرمان خوسيه باديلا أيَّ علاج، أو حرمان هؤلاء المتَّهمين الحصول على الحصانة، يُعدُّ مكافأةً لهم على جهودهم المتعمَّدة».

دحض ويزنر في خمس وأربعين دقيقة الادِّعاءات القائلة: إنَّ المحاكم لا شأن لها بمراجعة قضيَّة باديلا، وإنَّ رامسفيلد، وهاينيس، والمتَّهمين الآخرين معهما لا يمكن تجريمهم بأعمال وصفها محامو إدارة بوش بأنَّها قانونيَّة.

ضغط جيرغل على ويزنر؛ لكي يشير إلى قضيَّة حسمتها المحكمة، وهي أنَّ المسؤولين الحكوميِّين لا يمكن أنْ يعامِلوا من صُنِّفوا رئاسيًّا أنَّهم مقاتلون أعداء، كما فعلوا مع باديلا.

اعترف ويزنر بعدم حدوث سابقة تدلُّ على ذلك، ولكنَّه أضاف قائلًا:

«لم يصدر عن المحكمة العليا، أو عن أيِّ محكمة أخرى قضيَّة تقول: إنَّ المتَّهمين، أو وكلاءهم لا يستطيعون دخول زنزانة السَّيِّد باديلا، أو إنَّه ضُرِب فعلًا حتى الموت، ولديَّ أمل في أن نتَّفق جميعًا على أنَّه لو ضُرِب المقاتلُ العدوُّ المتَّهمُ حتى الموت في زنزانته، فإنَّه لا رأي يمنح -ولو جزئيًّا- حصانةً لمثل هذا السُّلوك؛ لذا فإنَّ تسمية المواطن الأمريكيِّ المقاتل عدوًّا، هو ببساطة أمرٌ مستجدٌّ، وإنَّ اتِّخاذ الحرمان لشخص ما ذريعةً من أجل كشف الحقيقة يعدُّ سلوكًا مستحدثًا، خاصة إذا كان حرمانَ الدِّفء والنُّور، والتَّلاعب بدرجات الحرارة، وتهديده بالموت، وحقنه بالمخدَّرات، وضخَّ الغازات السَّامة في زنزانته، وإبقاءه معزولًا مدَّة سنتين، أو أكثر من دون أن يتَّصل بأسرته، وقد وصفت المحكمة العليا هذا الحرمان بأنَّه صدمة للضَّمير؛ كذلك فإنَّ هذا السلوك يتجاوز الحدود، فلا يُعقل

أن يقبل أيُّ مسؤول عاقل، أن يعامل المواطن الأمريكيَّ في أيِّ سجن أمريكيٍّ بمثل هذا السلوك».

وفي نهاية مناقشة ويزنر، افترض جيرغل أنَّ إجراء المحاكمة في قضيَّة باديلا ربما يثقل كاهل الجيش، ويُعرِّض الأسرار القوميَّة لخطر الإفشاء، ولكنَّ إثارة هذه القضيَّة قد أسفرت عن تثبيط عزيمة خلفاء رامسفيلد، وهاينيس عن القيام بإساءة مماثلة للسُّجناء، إذ قال ويزنر: «إنَّ لديَّ أملًا أكيدًا أن يكون ما قلتموه يا صاحب السعادة صحيحًا، ولكنَّني لا أملك التَّأكيد الكافي لمتابعة العلاج القانونيِّ لأيِّ مواطن أمريكيٍّ يخضع للتَّعذيب، أو لسوء معاملة غير مسبوقين في مكان ليس بعيدًا عن قاعة المحكمة هذه، وأظن أنَّ من حقِّه أن يتمتَّع بالعلاج القانونيِّ الذي يسعى إليه في هذه القضيَّة».

كان لديَّ انطباع بأنَّه لو وضع جيرغل في تلك اللَّحظة قراره بأيدي العدد الكبير من محامي الدِّفاع الذين يشغلون حجرة المُحلِّفين، لاستطاع باديلا أن يقنع النَّاس بدعمه وتأييده؛ حتى إنَّ بعضهم ألمحوا إلى عبور قاعة المحكمة؛ من أجل تهنئة ويزنر بعد جلسة الاستماع.

بعد ثلاثة أيَّام أوقف جيرغل القضيَّة؛ حيث كتب رأيه قائلًا:

«إنَّ وصف باديلا مقاتلًا عدوًّا، واعتقاله في حبس انفراديٍّ، يشمل أكثر قضايا الأمن القوميِّ، وقضايا الشُّؤون الخارجيَّة، والشُّؤون العسكريَّة عمقًا وحساسيَّةً، وليس من مهمَّة هذه المحكمة التي يجلس أعضاؤها بارتياح في مبنى المحكمة الفدراليَّة، بعد ما يقارب تسع سنوات من هذه الأحداث، تقييم ما إذا كانت السِّياسة حكيمةً، أو أنَّ المعلومات الاستخباريَّة كانت دقيقةً، وإنَّ السماح برفع قضيَّة بيفنز، والإصرار على إجراء المحاكمة، أو التردُّد في إسداء المشورة بشأن بعض العوامل الخاصَّة، يورِّط المحكمة في قضايا كان من الطَّبيعيِّ أن تُحفظ للفرع التَّنفيذيِّ، كتلك الَّتي لها صلة بالأمن القوميِّ والاستخبارات، فضلًا عن أنَّ إجراء محاكمة في كلِّ قضيَّة لذاتها يُعدُّ مشهدًا دوليًّا مع باديلا الإرهابيِّ المدان، وهو يستدعي القادة الأمريكيِّين الحاليِّين، والسَّابقين إلى المحكمة للإجابة عن اتِّهاماته، وإنَّ ذلك لا يمكن حدوثه أبدًا؛ حتى لو

استمرت القضيَّة، مع كون رامسفيلد، وهاينيس، والمتَّهمون معهما متمتِّعين بالحصانة بشأن ما قاموا به؛ لأنَّ الخطوط السَّاطعة التي تؤكد حقَّ باديلا المسمَّى عدوًّا بألّا يُعذَّب، لم تكن واضحةً عندما اعتقلته وزارة الدِّفاع آنذاك، وأنَّ القول: إنَّ مجال حقوق باديلا القانونيَّة، وطبيعتها لم يُحدَّد في ذلك الوقت إنَّما يُعدُّ قولًا ضعيفًا مشكوكًا فيه؛ لأنَّ المحكمة وجدت أنَّه لم تتأكّد معاملة باديلا بصورة واضحة بوصفه مقاتلًا عدوًّا، بما في ذلك التَّحقيقات التي أجريت معه عندما اعتقل، ولم تثبت أنَّها كانت انتهاكًا للقانون».

* * *

في ما يأتي ما علمته من كتابة تقرير التعذيب TheTortureReport.org الذي نشر إلكترونيًّا على حلقات ثم في كتاب بعد ذلك. لقد خالف معظم أعضاء إدارة بوش الكبار حتى أعلى الرُّتب، بما في ذلك رئيس القوانين الدَّوْليَّة، والمحلِّيَّة التي تحظر التَّعذيب والمعاملة القاسية، واللَّاإنسانيَّة، والمهينة.

والأسوأ من ذلك أنَّ لهم أتباعًا في الجهاز العسكريِّ، وأجهزة المخابرات المدنيَّة كانوا قد اخترقوا هذه القوانين، جرَّاء توجيهاتهم، عندما رفض مجموع الرجال والنِّساء القيام بانتهاك المحرَّمات حين طُلِب منهم ذلك؛ لأنَّهم أدركوا، ربَّما، أنَّهم سوف يتعرَّضون في المستقبل للمحاكمة بسبب ارتكابهم أعمال التَّعذيب، كما حصل منذ البداية في السي. آي. إيه، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، والقوَّات المسلَّحة، حيث تظاهر هؤلاء المسؤولون الكبار على أنَّهم يعيدون كتابة القانون، حين طرحوا آراء قانونيَّةً وعدوا بأنَّها سوف تحمي أولئك الذين يسيئون المعاملة حين المثول أمام المحاكم؛ ولذا فإنه يتطلَّب حظر التَّعذيب، وقد قيل للمعتقلين في جميع أنحاء العالم: «إنَّ القانون قد تغيَّر، وإنَّ الأحكام لم تَعُدْ تطبَّق».

لكنَّهم مارسوا التَّعذيب على سجناء في القواعد العسكريَّة، ومراكز الاعتقال في أفغانستان، والعراق، وغوانتانامو، وفي القواعد البحريَّة الأمريكيَّة على التُّراب الأمريكيِّ؛ وعذَّبوا آخرين في سجون السي. آي. إيه السرِّيَّة التي أقيمت في أنحاء الكرة الأرضيَّة كلِّها خصِّيصًا لإرهاب

السُّجناء، وأرسلوا مزيدًا منهم إلى بلدان مشهورة بأنظمتها المسيئة، وطلبوا منهم تعذيب الذين أرسلوا إليهم، وعندما وصل الجلَّادون الذين يقومون بالتَّعذيب إلى درجة لم يعد لديهم مزيدًا من ألوان التَّعذيب، أمرتهم واشنطن مرَّتين على الأقل بضرورة زيادة قسوة التَّعذيب على السُّجناء.

لقد عذَّبوا أناسًا أبرياء اتُّهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب، ولكنَّهم حطَّموا كل فرصة لمقاضاتهم؛ بسبب التَّعذيب، وعذَّبوا الأبرياء مع المذنبين على حدٍّ سواء، وكذلك عذَّبوا أناسًا على أساس معلومات انتُزِعت من أناس تعرَّضوا للتَّعذيب، كما حصل مع خوسيه باديلا، وبنيام محمد، وأبي زبيدة؛ لقد عذَّبوهم من أجل الحصول على معلومات محدَّدة كانوا يريدونها، كما حصل مع المعتقلين الذين ضُغِط عليهم من أجل الاعتراف بثبوت صلات بين صدَّام حسين والقاعدة؛ وعذَّبوهم من أجل إخفاء أخطائهم، كما فعلوا عندما استخدموا بيانات صدرت بالقوَّة القسريَّة عن معتقلين في غوانتانامو؛ لإقامة قضايا، ودعاوى ضد زملائهم المعتقلين، حيث لم يكن في المقام الأوَّل ما يوجب اعتقالهم، وقد عذبوا أناسًا من أجل تحطيمهم، ليس إلَّا، وكذلك تآمروا؛ لتغطية جرائمهم منذ البداية في أماكن سرِّية، وأنظمة تحافظ على سرِّية ما يفعلون وإخفائه عن الشعب الأمريكي والعالم، واستخدموا القمع من أجل تحقيق ذلك، ودمروا الوثائق والأدلة عند الضَّرورة، بما في ذلك الصُّور الفوتوغرافيَّة، وأشرطة الفيديو التي تصوِّر عمليات التَّعذيب؛ متجاهلين بذلك الإجراء القانونيَّ، حيث تنكَّروا له، وقد ذكر ذلك المفتش العام في السي. آي. إيه في تقريره المكتوم الذي صدر في عام 2004م، إذ قال: عندما تُعذِّب شخصًا ما فإنَّك تُحدِث مشكلة نهاية اللُّعبة، حيث يكون (للوكالة، وللقوَّات المسلَّحة مصلحة في التخلُّص من المعتقلين، خصوصًا من أولئك الذين، إن لم يظلُّوا معزولين؛ فإنَّهم سوف يفشون المعلومات المتعلِّقة بظروف اعتقالهم).

لستُ أوَّل من علم بهذه الأشياء، أو خلُصتُ إلى هذه النتائج؛ لأنَّ العشرات من الصَّحفيِّين البارزين، والمحامين اللَّامعين، والمحقِّقين في ميدان حقوق الإنسان، والمدونين، وأعضاء كونغرس قد اكتشفوا مثل هذه النَّتائج، ونشروها في تقاريرهم منذ سنين، بيد أنَّني وصلت إلى هذه

النَّتائج بنفسي، فاعلًا ما أظنه واجبًا على كل مواطن أن يفعله في لحظات كهذه؛ لكي يقرأ الوثائق بنفسه.

علمت أمرًا آخر يستطيع أن يكتشفه كل من يقرأ السِّجل:

إن جميع السجناء سواء أرجالًا كانوا أم نساء قد عُذِّبوا في أفغانستان، والعراق، وغوانتانامو، وفي مقار السي. آي. إيه السَّوداء، في لانغلي Langley، والبنتاغون، وقد أقرّوا بغايات التَّعذيب، في الكونغرس، وفي الإدارة ذاتها.

لقد ناضلوا من أجل منع هذه الاستجوابات والتَّحقيقات اللّاقانونيَّة، وغير المعقولة، في حين يُصرُّ الذين ابتكروا برنامج التَّعذيب، وأشرفوا عليه على أنَّ قراراتهم نابعة من إدراك خطر داهم؛ لكنَّ الذين عايشوا التَّهديدات المميتة طوال مدة اعتقالهم استنكروا بشدَّة المعاملة القاسية التي عوملوا بها؛ لأنَّها غير فاعلة، وقصيرة النَّظر، وغير صحيحة.

وفيما يخصُّ ضرورة نزع القفافيز، فقد تلقى محقِّق عسكريٌّ رسالةً إلكترونيَّةً من العراق عام 2003م، عندما أخذ التَّمرُّد يزداد زخمًا، والهجمات الفدائيَّة تتعاظم ضدَّ القوَّات الأمريكيَّة، جاء في مضمونها :

«علينا أن نأخذ نفسًا عميقًا ونتذكَّر من نحن».

كان يردُّ على رسالة وصلته تحت تعليق: «يبدو الأمر جنونًا، ومع ذلك نحن ماضون فيه».

لقد تطلَّب من ألكون ALCON، ومن يهمُّهم الأمر كلُّهم، أن يقدِّموا استجوابًا يقوم على الرغبات بحلول 14/ أغسطس 2003م.

فقد أعلن رؤساء المحقِّقين آنذاك أنَّ الوقت قد حان لنزع القفافيز أيُّها السَّادة لمواجهة هؤلاء المعتقلين، وليكن واضحًا أنَّنا نريد تحطيم هؤلاء الأشخاص، فالإصابات تتزايد، ونحتاج إلى البدء بجمع المعلومات؛ لتساعدنا على حماية جنودنا من مزيد من الهجمات.

أجاب الجنديُّ الذي ظلَّ اسمه يُنسَخ من وثائق قانون حريَّة المعلومات، قائلًا:

> لا ترتكز هذه القفافيز على أعداء الحرب الباردة، أو الحرب العالميَّة الثانيَّة؛ بل إنها قائمة على معايير القانون الدَّوْليِّ الرَّاسخة التي نحن مشاركون في وضعها، وموقعون عليها، بالإضافة إلى أنها مشتقة من الممارسات التي تُعدُّ صحيحةً أخلاقيًّا، وممَّا يُعرف بـ(استخدامات الحرب)، فإنَّها تتلاءم مع معايير الصَّواب والخطأ، وهو أمر لا نستطيع تجاهله عندما نجده غير ملائم، ولا يمكننا أن نفعل شيئًا أكثر من أن نُصرِّح بأننا لن نأخذ أسرى، ومن ثم فإنّ علينا قتل الذين يستسلمون لنا مجرَّد اكتشافنا أنَّ الإجراء غير ملائم.

إن معنى الخيانة هذا، ينطبق على الوثائق التي هي ليست وثائق المبادئ، والقيم المطلقة؛ بل إنها وثائق الذين يُوفَدون إلى العالم من أجل تمثيل هذه المبادئ، والقيم، حيث إنَّه في الأيَّام الأولى من مشروع (تقرير التَّعذيب)، عندما كنت غاطسًا عشوائيًّا في عشرات الآلاف من الملفَّات الرقميَّة، عثرت على بيان مكتوب بخطِّ اليد يفطر القلب لترجمانة محلَّفة عسكريَّة، تعمل مع فريق التَّحقيق في قندهار في مطلع نشوب الحرب الأفغانيَّة، إنَّها تصف كيف رأت لدى عودتها من الإجازة فريقًا غريبًا من القوَّات الخاصَّة، يتحلَّقون حول معتقل وينفثون دخان السجائر في وجهه.

لقد كان السَّجين يرتجف، ويصرخ على مرأىً من الجميع، وذكرت في تقريرها إنَّه كان يقول: إنهم ضربوه، وقالوا له: إن الموت ينتظره، ونفثوا الدُّخان في وجهه، وصدموه بأداة ما.

تقول مفتخرةً: إنَّ فريقها طلب إلى قوَّات الكوماندوس (الفدائيين) الخروج، وألّا يعودوا إلى أيِّ مكان قريب من أيِّ شخص نتحدث معه، وعندما أخبرت المسؤولين عنها بالموضوع، اتَّخذت القيادة خطوات عن طريق التَّسلسل لضمان أنَّ شيئًا كهذا لن يتكرر، حتى لو اقتضى الأمر إبعاد القوَّات الخاصَّة عن المعتقل، وأضافت أنها صُدمت لوقوع مثل هذا الأمر، وقالت:

obeikan.com

«لقد تحمَّلت مسؤولياتي كوني محقِّقةً وإنسانةً بصورة جديَّة، فأنا أفهم أهميَّة مواثيق جنيف وما تمثِّله، فإن لم أحترمها، فأيُّ حقٍّ لي أن أتوقَّع من أيِّ عسكريٍّ احترامها؟».

بيانها هذا مؤرخ في 13/ فبراير 2002م، وقبل ستة أيام من هذا التاريخ، وعلى بعد سبعة آلاف ميل، وقَّع الرئيس بوش مذكَّرةً إلى ديك تشيني، وكولن باول، ودونالد رامسفيلد، وجورج تينيت، وألبرتو غونزاليس، وكونداليزا رايس، والجنرال ريتشارد مايرز، معلنًا أنَّ سجناء القاعدة، وطالبان أفغانستان لا يستحقون حماية مواثيق جنيف، وبينما كانت تكتب بيانها هذا، كان البنتاغون يتعاقد مع ميتشل Mitchell، وبروس جيسين Bruce Jessen المتخصِّصيْن في علم النَّفس العسكريِّ، اللَّذيْن لا يملكان أيَّ خبرة في الاستجواب، والتَّحقيق من أيِّ نوع؛ ليقيما (دورةً مكثَّفةً) للمحقِّقين المتوجِّهين إلى غوانتانامو، حول أنواع التِّقنيَّات التي تظن أنَّها جابهتها بنجاح.

❊ ❊ ❊

وبعد بضعة شهور، ردَّ القاضي جيرغل الدَّعوى التي رفعها باديلا ضدَّ رامسفيلد، وجيمس هاينيس، وحوَّل الدعوى إلى هذين العالميْن النفسيَّين العسكريَّين اللَّذيْن ابتكرا أسلوبهما، إذ كنت قد عدت إلى تشارلستون لدراسة ملفات أندي سَفيج Andy Savage؛ محامي الدفاع الجنائيِّ المحلِّي الذي مثّل علي المعرِّي Ali al-Marri، وهو واحد من اثنين آخرين وصفهم بوش بأنهم مقاتلون أعداء، كانوا قد أودعوا في سجن تشارلستون مدَّة من الزمن.

كنت قد التقيت سَفيج بعد بضع ساعات من جلسة استماع باديلا، وحاول أن يلطِّف الأذيَّة بحديثه عن دور آمر السِّجن، ورئيس الأمن في لجم الإساءة التي تحمَّلها المقاتلون الأعداء الثَّلاثة المودعون في السجن.

سفيج ذاك الرجل الإيرلنديُّ النيويوركيُّ بثقافته اليسوعيَّة الذي يحتفظ دائمًا بإجازة القيادة التي حصل عليها من مانهاتن، ويضعها في إطار على طاولة بجانبه في أثناء قيادته

النَّاجحة، ويستطيب الشجار القانونيَّ الصاخب؛ وإنه بوصفه عسكريًّا محنكًا، ومحاميًا سابقًا؛ فإنه يتكلَّم بلغة السِّجن النَّاتجة من الثَّقافة العسكريَّة، والثَّقافة التَّصحيحيَّة، وعندما عرف موكله المتهم بأنه عميل للقاعدة، وهو الذي احتجز مثل باديلا في زنزانة عزل مظلمة في جناحه الخاص من المبنى، بدأت عليه علامات الانهيار العقلي الوشيك، حيث رأى من واجبه، وواجب القائمين على السِّجن أن يلطِّفوا الضَّرر الذي نجم عن تحقيقات البنتاغون المسيئة، وعندما كشف عن قضية المعرّي، شارك نزلاء السِّجن بأقراص DVD مليئة بأحداث، وملفَّات توثِّق محنته.

نقرتُ وأنا في مكتب سَفيج، على ملف فيديو مسجَّل على أحد تلك الأقراص، فصعقت عندما ملأ الشَّاشة فيلم صوَّرته كاميرا المراقبة للمعرّي، وباديلا، ويسار حمدي، كلٌّ في زنزانته الخالية وفي جناح العزل المخصَّص له، لقد صُوِّر الفيلم في 2/ يونيو 2004م؛ أي قبل بضعة أسابيع من منح المحكمة العليا السَّجين حمدي حقَّ إقامة دعوى للتَّحقيق في قانونيَّة اعتقاله وحبسه، وقد انتهى ما هو الأسوأ فيما يخصُّ حمدي وباديلا:

> ظهر السّجين حمدي في الزاوية العليا اليسرى، وهو مضطجعٌ على حصيرة مغطاة ببطانيَّة يقرأ كتابًا، وقد استغرق هذا المشهد مدَّة عشر دقائق، أما باديلا فهو يقضي الوقت كلَّه على الأرض، وظهره إلى الجدار منشغلًا بأوراق مبعثرة بين ساقيه، وفي الزاوية السفليَّة اليمنى كان المعرّي الذي يبدو عليه الاضطراب هو الوحيد من بين الثَّلاثة ما يزال يخضع للتَّحقيق، كان يتحرك بقلق على بطانية فوق سرير معدنيٍّ بلا فراش يلوِّح ساخرًا إلى الكاميرا، بالإضافة إلى أنه يوجد لعبة الكرة والدبابيس حول الزنزانة الضَّيِّقة.

في سبتمبر من عام 2002م، شهد غولد سميث Goldsmith لحظةً كهذه، إذ حلَّ محلَّ جي بايبي Jay Bybee بعد سنة رئيسًا لمكتب المجلس القانوني OLC في البيت الأبيض، وقد سحب في أثناء ولايته مذكرتين من أسوأ مذكرات التَّعذيب، وقام مع ديفيد أدينغتون David Addington، وجيم هاينيس Jim Hayness، ورئيس مستشاري السي. آي. إيه، وجون ريزو

John Rizzo، ومحامين آخرين ينتمون إلى مجلس الحرب التَّابع لإدارة بوش، برحلة ميدانيَّة لمراقبة عمليَّات الاستجواب والتَّحقيق؛ فقد ذهبوا جوًّا إلى غوانتانامو، ومن ثم إلى سجن البحريَّة في نورفولك Norfolk، وفيرجينيا الذي كان حمدي ما يزال قابعًا فيه.

يذكر غولد سميث في كتابه **رئاسة الرعب** The Terror Presidency كيف وجد نفسه -في يوم صادف يوم ميلاده- مع محامين آخرين يتحلَّقون حول شاشة باللَّونين الأسود والأبيض في سجن نورفولك يشاهدون حمدي، الذي كانت ذكرى ميلاده في ذلك اليوم أيضًا متقوقعًا على نفسه في وضعية مميتة في زنزانة عزل زُجَّ فيها.

غولد سميث يقول:

> قبل أن أشاهد حمدي على شاشة الدَّارة التلفازية المغلقة، لم يكن لديَّ تعاطفٌ معه، إذ كنت أعرف أنه متطوِّعٌ للقتال في صفوف طالبان الطاغية.

لقد أثَّر فيَّ مشهد حمدي الذي لا يتحرك خلف شاشة مشوَّشة باللَّونين الأبيض والأسود. بدا لي أن شيئًا ما خطأ، وبدا لي أيضًا أنه من الإفراط أن يُعتقل جنديٌّ مشاة عمره اثنتان وعشرون سنة في جناح بعيد من سجن سيِّئ في زنزانة ضيِّقة، معزول عن البشر كافَّة، وهو محروم الاتصال بأيِّ محام؛ فقلت لنفسي شاعرًا بالارتباك تجاه هذا الشعور الهش: من أجل هذا وُجِد قانون حقِّ المثول أمام المحكمة.

رفضت محكمة الدَّائرة الرَّابعة للاستئناف طلب حمدي للتَّحقيق في قانونيَّة حبسه مرتين في الشُّهور القليلة اللاحقة، بنقض قرار محكمة المنطقة الذي يمنح حمدي حقَّ الوصول إلى محام بدايةً، وبعد ذلك بحجَّة أن المحاكم، أساسًا، غير مخوَّلة بنقض قرار الرئيس بأنَّ حمدي مقاتلٌ عدوٌّ يخضع لاعتقال، وحبس انفرادي غير محدودين.

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ بعد ذلك الحكم حتى بعث أحد أعضاء هيئة سجن نورفولك إلى رؤسائه الرسالة الإلكترونية الآتية:

«هل حدثت يا سيدي أيُّ تطورات جديدة يمكن أن تطرأ بخصوص مصير المعتقل؟»

أعلم أني لا أستطيع أن أعطيه أملًا كاذبًا، ولكنَّني أخشى أن تكون العصابة المطاطيَّة قد أوشكت على الانقطاع هنا، ولست واثقًا تمامًا من تمكُّني من الحفاظ على رأسه في اللُّعبة أكثر من ذلك، وسأواصل مراقبة سلوكه، ولكنَّني أخشى أنَّه إذا ساءت حالة هذا الشخص ذات مرَّة، فإنه ليس لديَّ ما أفعله؛ لأردَّ له عافيته.

لقد وجَّهت هيئة الموظَّفين في السِّجن إلى أن ينتبهوا جيدًا إلى سلوكه، وأن ينتقوا حديثهم معه.

وقد قرَّرتُ أن أسيِّر جولاتٍ مسائيَّةً؛ من أجل طمأنته على اهتمامنا بحالته العقليَّة وبصحته ومصلحته.

قال لي أندي سَفيج: إنَّ هؤلاء هم العاملون الذين التقاهم عندما بدأ زيارته سجن تشارلستون.

كان العميد الجويُّ، كريس فيري Chris Ferry يجلس ولمدَّة أسبوعين خارج زنزانة موكله كلَّ ليلة، وهو يوجِّه المعرِّي من حافَّة النَّافذة عند حدوث أزمة ما.

تسلَّم فيري عمليات الأمن في عام 2005م، بعد وقت قصير من إصدار المحكمة العليا حكمًا يتيح لحمدي في الواقع التماس المثول أمام القضاء، حيث كانت (سياسة الباب المفتوح) قد اتُّبعت في السِّجن قبل وصوله، وقال فيري عندما أدركته في فلوريدا؛ دخل المعتقل وكلاء من كليَّة ميتشل، وجيسين للتَّحقيق، وقد غمرتهم السَّعادة بعد أن أعدُّوا ظروف احتجاز المقاتلين الأعداء ECs، وعندما كان فيري يخضع لنظام التَّدريب العسكريِّ من أجل الحفاظ على الحياة الذي انخرط فيه العالمان النفسيان، ثم التحقا ببرنامج إدارة بوش للتَّرحيل، والاعتقال، والتَّحقيق RDI، عرف ما كان يحدث في السِّجن، وأدرك أنَّ الرُّوتين كان شبيهًا بالروتين المتَّبع في بناما، بما فيه من موسيقى، وإشعال النُّور، وإطفائه، والضَّرب على القضبان، وقد علمتُ أنَّ ذلك النَّوع

من المعاملة، لم يكن بلا تأثير، إذ إنَّ حبس شخص ما في حجيرة مغلقة يفقده عقله، وأنت تعلم أنَّه إذا ما أعطيتهم شيئًا -أي شيء- فإنهم سيتوقفون.

غير أن برنامج التَّدريب SERE لم يستمر سوى أسبوع واحدٍ فقط، فيما المعرِّي الذي موكِّله سَفيج، كان قد أمضى في العزل سنتين، ويتذكَّر فيري أنَّه عندما رأى ما يحدث قال وهو يفور غضبًا:

لماذا ما زالت نافذته معتّمة؟

هل تريدون أن يجن؟

بل أنتم تبدون كالبلهاء عندما تحال مثل هذه القضايا إلى المحاكم.

لذلك مارس فيري ضغطًا من أجل التَّغيير؛ فأحلَّ مصطلح (الباب المفتوح Open door) محلَّ (نظام الوصول المقيِّد strict-access regime)، الذي يفرض على عملاء المخابرات الزائرين الحصول على موافقة من قيادة القوَّات البحريَّة عن طريق التَّسلسل، إذ كان فيري يعمل على إعادة بناء بروتوكولات التَّصحيح التَّقليديَّة، وتقويم الطَّبيعة المهنيَّة، وسحب فيديو المراقبة للتَّخلُّص من الحرَّاس العدوانيين، ووأد التَّصحيحات الفرديَّة التي يراد منها الشِّدَّة، ثم ذهب إلى المعرّي الذي كان ردُّه على العزل والتَّحقيق القاسي أمرًا لا يمكن إصلاحه، وعرَّفه على نفسه، مخالفًا بذلك القانون المفروض من البنتاغون الذي يمنع بموجبه الحرَّاس من ذكر أسمائهم أو استخدامها، وقال فيري للمعرّي: لست هنا لأعاقبك؛ أنا هنا لأعاملك باحترام؛ مهمَّتي أن أتأكد أنَّك سالم وآمن، لن أروح وأغدو كمدرِّب الرياضة أصرخ في وجهك.

إن فيري متخصِّص في نوع من (استخفاف الذَّات المسلّي). قال لي:

أنا لست ذكيًّا، لقد تخرَّجت بصعوبة في الكليَّة؛ فأنا لست المسمار الأمضى في الدَّرج، ولكنَّني أقرُّ أنَّ التَّواصل مع الآخرين يُعدُّ عنصرًا من عناصر قوَّتي، وأنَّني فخور بدوري في نقل السِّجن إلى مستوىً آخر، وأشعر بالغبطة تجاه ذلك.

إنه مازال يصرُّ على أنَّ المسألة لا تتعدَّى كونها مسألةً نفسيةً أساسًا، وعندما يسخر من سلوكه من هو أعلى منه رتبة كونه يصادق مقاتلًا عدوًّا، يجيبهم:

إنكم لا تغضبون ولا تخشون من ذلك، أليس كذلك؟
إنَّني أحاول إبقاءه هادئًا.

ثم أكد أنه حتى مع إجراء التَّحسينات في السِّجن إلَّا أن المعرّي ظلَّ معاقبًا، وما يضير لو استطاع النَّظر من فتحة النافذة؟ لقد سلبتم حرِّيَّة الفتى كلَّها، ومع ذلك فإنَّ النَّاس لا يستطيعون فهم ذلك، ولا من يعنيه ذلك.

ثم تمكَّن من إظهار النَّتائج التي توضِّح أن المعرّي بفضل برنامج الامتيازات المهم جدًّا، قد أصبح لطيفًا، وعطوفًا بالتَّدريج، حيث سمح لـ ECs بتوجيه رسائل إلى قيادة السِّجن يشرحون فيها أوضاعهم، وأحوالهم؛ وبذلك أصبح المعرّي مراسلًا نشيطًا ذا عزم، ففي إحدى الوثائق المهمة في ملفات سَفيج، عدَّد المعرّي الإساءات التي تحمَّلها في أثناء التَّحقيق معه، في حبسه الانفرادي مدَّة ثمانية عشر شهرًا، على ظهر صورة من قرار كلارينس توماس Clarence Thomas، الذي رفض قضيَّة حمدي التي يطالب فيها بالتَّحقيق في قانونيَّة حبسه؛ إذ يرى توماس أن اعتقال المدنيِّين الأمريكيِّين في مثل هذه الظُّروف يقع حصرًا ضمن صلاحيات سلطات الحرب التي تتمتَّع بها الحكومة الفدراليَّة، وأننا نفتقر للخبرة، ولا نملك صلاحيَّة نقد ذلك القرار.

وأخيرًا فعل المعرّي ما لم يفعله من قبل في أثناء استجوابه في حبسه الانفراديِّ، لقد تكلَّم بعد نقله إلى معتقل مدنيٍّ ليحاكم بتهم دعم ماديٍّ، وعشيَّة جلسة الاستماع للحكم الذي سيصدر بشأنه، التقى المعرّي مع ديفيد رسلي David Risley من مكتب محامي منطقة الولايات المتحدة في إيلينوي Illinois، والتقى كذلك الوكيل الخاص لمكتب التحقيقات الفيدرالي، تيم كيرخام Tim kir kham وتطوَّع، في أثناء ثماني ساعات في قاعة زيارة عامة في سجن بيكين Pekin الفدراليِّ قرب بيوريا Peoria بالإسهام في قول ما يعرف عن معارفه في القاعدة، وعن عمليَّاتها.

لكنَّ تحسينات فيري جاءت متأخرة فيما يخصُّ باديلا، حيث لم يكن باديلا يتكلم أبدًا، مدة السنتين اللَّتين قضاهما فيري رئيسًا للأمن في السِّجن. حتى إنَّ أحد موظفي السِّجن وصفه مستغربًا:

«إنه هادئ ومطواع كقطعة أثاث، فقد كان متحفظًا جدًّا حتى في تعابير وجهه، وكان يتكلم أحيانًا بصيغة الغائب، وكلُّ ما كان يقوله: لا أريد شيئًا، شكرًا».

عندما اكتسب باديلا حقَّ مشاهدة التلفاز في ساحة عامَّة خارج زنزانته كان يفتح على قناة تعليم اللُّغة الإنكليزيَّة ESPN لأغراض خاصَّة؛ ولهذا فقد أجرى باديلا اتصالات مع نوادي مدينة شيكاغو موطن باديلا، ونجح أخيرًا في إجراء أحاديث عاديَّة معها. وبفضل هذه الأحاديث القليلة استنتج فيري أنَّ المعتقل لم يكن أذكى شخص في العالم، إذ توصَّل إلى أنَّ باديلا الذي كان ممن يشاركون في حفلات الاختلاط الجماعيَّة في شيكاغو، حيث اعتنق الإسلام في السِّجن، كان قد غُرِّر به، ولكنه كان سجينًا مثاليًّا، وقد ساعده فيري على الإفصاح عن اقتراحاته بشأن تحسين أوضاعه، وكان باديلا يصرُّ على القول: أنا بخير، وأخيرًا، وبعد الضَّغط عليه مرَّاتٍ عديدةً، قال باديلا: إنه لا يكتب شيئًا إطلاقًا. إذ قال فجأة: إن طلبت دفترًا، سيقول عملاء السي. آي. إيه عندما يقرؤون طلبي، ماذا يعني بقوله إنه يريد دفترًا؟

وإن طلبت كوبًا من الماء سيقولون: ولماذا الماء؟

كان خائفًا من قول أي شيء، فقال لي فيري، وكان يفهم السبب: شاهدت عددًا من الأشرطة، وإنَّ خير ما يوصف به ما كان يجري في أثناء جلسات الاستجواب الموجَّهة من البنتاغون هو: أنها مادَّة ثقيلة، وأرادني أن أفهم أنَّ صفة (ثقيلة) لا تعني الغرق الوهمي، ولا تعني أيضًا ماهرة، أو ذكية؛ بل إنها شبيهة بأشياء بارني فيف Barney Fife، إنَّكم تبدِّدون الوقت في أمور تافهة، ويتذكَّر أنه عندما كان يشاهد أشرطة استجواب باديلا كان يقول لنفسه: إنَّكم مزعجون، وتكذبون عليَّ، إنها بعض التِّقنيات ... هل أنتم جامدون؟

وبعد خمسة شهور ونصف من جلسة الاستماع لقضية باديلا في جنوب كارولينا، في أثناء الاحتفال بالذكرى التاسعة لوضع مذكرات التَّعذيب السِّرِّيَّة في 1/ أغسطس2002م، من قِبَل مكتب المستشار القانونيِّ للبيت الأبيض، كنت قد عدت إلى قاعة محكمة فدراليَّة، في الطابق التاسع عشر هذه المرَّة، من مبنى محكمة دانيال باتريك موينهام Daniel Patrick Moynihan الأمريكيَّة في مانهاتن السُّفلى، إنها تشبه بحداثتها القاعة التي أغلق فيها جيرغل قضيَّة باديلا، ولكنَّها أحسن إطلالةً، وإن كانت جلسة الاستماع تلك، بما صاحبها من حشد كبير لمحامي الدفاع، وازدحام الشُّرفة بطلّاب القانون، تدور حول ما إذا كنَّا سوف نرى في يوم من الأيَّام بعض الألعاب الناريَّة، فإن هذه الجلسة كانت تدور حول تتبُّع الجذوات الأخيرة لبعض القضايا القانونيَّة ذات الصِّلة بالتَّعذيب لجعلها ناجحةً.

من أوائل مذكرات أغسطس للعام 2002م، التي كتبها جون يو John Yoo ووقَّعها لي بايبي Lay Bybee بعنوان: معايير السُّلوك في أثناء التَّحقيق تلك التي وضعت خطَّة تلافي محظورات التَّعذيب، وتأكيد أنَّ إساءة المعاملة تغدو تعذيبًا، أو التي أسفرت عن تعطيل أحد أعضاء الجسم، أو الموت، أو إخضاعٍ لمعاناةٍ عقليةٍ لمدة سنوات، أو إذا ما كانت غاية التعذيب إحداث مثل هذه الأضرار المفرطة، فإنَّ يو كان يرى حتى ذلك الحين أنَّ محاكمة الذين مارسوا عمليات التَّعذيب، ممَّن أوفدهم البيت الأبيض يمكن وصفها خرقًا غير دستوري لسلطات الحرب التي يتمتع بها الرئيس. أمَّا المذكرة الثانية ليو-بايبي فقد أعطت الضوء الأخضر؛ من أجل استخدام ما يسمَّى (تعزيز تقنيَّات الاستجواب) على أبي زبيدة الذي كان في تلك اللَّحظة بين يدي الدكتور جيمس ميتشل في قبو السي. آي. إيه السِّرِّيِّ المظلم في تايلاند.

وفي يونيو 2004م، نشرت صحيفة الواشنطن بوست مذكرة (معايير السلوك)، وهي المرَّة الأولى التي يعلم فيها النَّاس جهود إدارة بوش لتشويه معنى التَّعذيب، وفي الشَّهر نفسه سعت منظمة الاتِّحاد الأمريكيِّ للحرِّيَّات المدنيَّة ACLU لمحاكمة السي. آي. إيه، ووزارة العدل، ووزارة الدِّفاع؛ لإجبارهم على الالتزام بقانون حرِّيَّة المعلومات الذي صدر قبل عام في القضايا والسِّجلات جميعها ذات الصِّلة بمعاملة المعتقلين في المعتقلات الأمريكيَّة، إذ تملأ تلك القضية التي وصفتها صحيفة نيويورك تايمز بأنها الكشف العلني الأكثر نجاحًا في التاريخ؛ ما يقارب

130000 صفحة من الوثائق، ذلك هو المخزون الذي لا يصدَّق كنتُ قد نبشته في أكثر من ثمانية شهور قضيتها أعمل بحثًا على موقع TheTortureReport.org، إلّا أنها لم تخرج الوثائق جميعها التي شملها الطلب، ومن بين السجلّات التي فشلت السي. آي. إيه بتبويبها للقاضي ألفين هيلر شتاين Alvin Hellerstein اثنان وعشرون شريط فيديو متفقًا عليه من مكتب المجلس القانوني لميتشيل، واستجواب أبي زبيدة الذي راقبه البيت الأبيض، وبعد سنة ونيِّف رُفِعت دعوى بموجب قانون حرِّيَّة المعلومات FOIA، وسُجِّلت لدى المحكمة، لكنَّ السي. آي. إيه دمَّرت ما أُعدَّ رفضًا قاطعًا لادّعاء مكتب المجلس القانوني OLC؛ لتؤكد أن تعزيز تقنيَّات الاستجواب، ليس تعذيبًا.

شاهدت مدَّة تسعين دقيقةً كئيبةً مؤتمرًا صحفيًّا لاتِّحاد محامي الحريَّات المدنيَّة ACLU، حيث رأى هيلير شتاين أنَّ السي. آي. إيه انتهكت حرمة المحكمة بتدميرها الأشرطة بحجَّة أنَّ الصَّواب هو الاستشهاد بوكالة حكومية، وإن بدا ذلك إهمالًا للأوامر القضائية.

قال محامو السي. آي. إيه، وكأنهم موظفون في هيئة تعليميَّةٍ يقفون أمام العميد: «إن موكلهم قد وقف، واستمع إلى المحكمة، وتحمَّل المسؤوليَّة هنا؛ ويكفي أن الوكالة قد قدَّمت القوائم التي طلبتها المحكمة بعد تدمير الأشرطة، وعرضت أن تدفع أجور اتِّحاد محاميي الحرِّيات المدنيَّة ACLU».

وأعلن أخيرًا هيلير شتاين قائلًا: «لن أحسب أن السي. آي. إيه قد انتهكت حرمة المحكمة؛ إذ أظن أنه في التَّحليل النِّهائي يمكن أن يحصل مثل ذلك في أيِّ مؤسَّسة؛ لأن بعض الموظَّفين مُضلِّلون حين يظنون أنَّ كلَّ ما يفعلونه صحيح، أو أنهم مدفوعون ذاتيًّا لعمل ما هو صحيح، في حين أنَّ ما يقومون به في الواقع ليس صحيحًا، فأنا لا أميل إلى اتهام وكالة بأكملها باحتقار المحكمة بسبب أخطاء بعض موظفيها».

كان الشعور في قاعة المحكمة أقل انهزامًا من كونه قد استنفد، لقد زحف نوع من الإنهاك على الإجراءات القضائيَّة المرتبطة بطلب تحديد المسؤولية عن الإساءة للمعتقلين في سجون الولايات المتحدة، وهي الإجراءات نفسها التي فرضها قانون الولايات المتَّحدة، وتضمَّنتها

المواثيق الدَّوْليَّة التي تحظر التَّعذيب، ولدى مغادرتي قاعة المحكمة، بقيت أفكر في ملاحظة أبداها القاضي جيرغل وهو يستعد للاعتذار عن تنفيذ التزامات مواثيق التَّعذيب في جلسة الاستماع لقضية باديلا.

قال جيرغل: لقد حظي السَّيد باديلا بإجراءات جيِّدة في نظام المحاكم الأمريكيَّة، فأنا لست متأكدًا من إمكانية المواطنين المطالبة بالمثول أمام ثلاث محاكم استئناف في قضيَّة واحدة، لقد طُلِبت تلك الرِّحلات الثَّلاث إلى المحكمة الفدرالية؛ لأنَّ إدارة بوش كانت تلعب بالمحاكم كالعلامات الموجودة في لعبة (الثلاث ورقات)، تراه الآن، ولا تراه الآن، ومع ذلك كان جيرغل محقًّا في رأيه بأن قضية باديلا تحظى بكثيرٍ من النَّشاط القضائيِّ، وإلَّا ما فائدة وفرة الإجراءات إن لم يكن العدل موجودًا؟

فإن كان من شيء فعلته الإجراءات القانونيَّة، والتَّحقيقات في السَّنوات الخمس الماضية يكمن في تأكيد النَّتائج التي توصَّلنا إليها بالوثائق، فقرارات القضاة الفيدراليِّين في قضايا التَّحقيق في قانونيَّة حبس المتَّهمين المعتقلين كلُّها بُهِّرت بعبارات مثل: لن تعتمد المحكمة على بيانات معتقلي غوانتانامو؛ الحاج، والكاظمي؛ لتوافر الدَّليل القاطع الذي لا يمكن دحضه بأنهما تعرضا في أثناء التحقيق إلى التعذيب، ومشكلة الحكومة هي أن برهانها على إدانة صلاحي Salahi بتقديم الدَّعم المادي إلى الإرهابيين قد أُضعِف كثيرًا، أو شُوِّه بالقسر، والقهر، وسوء المعاملة، أو صُنِّف على أنه لا يمكن أن يدعم الإدعاء الجنائي.

لقد أمرت القاضية غلاديس كيسلر Gladys Kessler بإطلاق سراح أحد معتقلي غوانتانامو، وهو فرحي سعيد بن محمد؛ لأنَّ الدَّليل على أنَّه مقاتل من أتباع القاعدة قد جاء من بيانات أدلى بها بنيام محمد الشريك المزعوم لخوسيه باديلا في مؤامرة القنبلة القذرة، وقد وجدت أنَّه قد تعرَّض لدفعات ورشقات من الإساءة الجسديَّة، والنفسيَّة في أثناء اعتقاله في باكستان، والمغرب، وسجن السي. آي. إيه السِّريِّ المظلم في أفغانستان، وقد صُمِّمت كلُّها؛ لجعله يقول للمحققين ما يريدون أن يسمعوه منه.

وأنَّ أحكامًا صدرت عن أقرب زملاء دَوليِّين لنا بحقِّ المعتقلَيْن بنيام محمد المقيم في المملكة المتَّحدة، وماهر عرار المواطن الكندي الذي اعتقل خطأً في مطار JFK، ونقل إلى سوريا؛

ليعذب فيها، قد حُرِما حقهما القانوني في الولايات المتَّحدة عندما ادَّعت إدارتا بوش، وأوباما أن الفصل في القضايا القانونية من أجل إعطاء كل ذي حقٍّ حقَّه، والتَّعويض عليه، ربما يعرض أسرار الدَّولة للخطر؛ ولكن كندا، وبريطانيا وجدتا أنَّ دوريْ بلديهما الثانويِّين في انتهاكات حقوق الإنسان هذه مزعجة جدًّا، وقد أجرت كلٌّ منهما تحقيقاتها الخاصة بها، ولدى تحقيقهما في محن المعتقلين، قدَّمتا لهم تعويضاتٍ كبيرةً.

والقائمة تستمر، فالبرلمان الأوروبي أجرى توثيقًا شاملًا دقيقًا لشبكة التواطؤ التي حاكتها السي. آي. إيه بعمليات الترحيل، وأدانت محكمة إيطالية اثني عشر عميلًا لـ السي. آي. إيه وضابطًا في سلاح الجوِّ الأمريكيِّ غيابيًّا؛ لاختطافهم متَّهمًا بالإرهاب من الشارع في وضح النهار في ميلانو Milan، وإرساله إلى مصر ليُعذَّب فيها، وكذلك اللَّجنة الدوليَّة للصَّليب الأحمر ICRC، الهيئة المخولة بموجب القانون الدَّوْليِّ برعاية المعتقلين، وحمايتهم في أنحاء العالم قد قرَّرت أنَّ أبا زبيدة الذي تتَّفق روايته التي ذكرها لمحقِّقي الـ ICRC عن معاملته في تايلاند مع الخطَّة التي أقرَّتها مذكَّرات الـ OLC تمامًا، وروايات ثلاثين آخرين استُجوِبوا في سجون السي. آي. إيه السِّريَّة، وتعرضوا فيها لمعاملة قاسية لا إنسانيَّة، ومهينة، وللتعذيب أيضًا.

ولدينا أحكام من العاملين معنا، رجالًا ونساءً، ممن ناضلوا عن طريق الفوضى القانونيَّة التي خلقها القانون المدنيُّ، والعسكريُّ الراسخ في المراوغة، وتحاشي تطبيق العدالة منذ زمن طويل، فالقاضية العسكريَّة سوزان كروفورد Susan Crowford المخولة بعقد اجتماعات اللجان العسكرية الغوانتانوميَّة، أكَّدت علنًا عشية تنصيب الرئيس أوباما بأنها تستطيع محاكمة المتهم محمد القحطاني الذي نُظِّم (تحقيقه الخاص) من قبل أعلى المستويات في البنتاغون، بسبب التَّعذيب الذي تعرَّض له، وعندما اعتُقِل محمد جواد القاصر وأُرسِل إلى غوانتانامو وأُحضِر للمثول أمام المحكمة العسكريَّة، وجد القاضي العسكري الكولونيل ستيفن هينلي Colonel Stephen Henley أن برنامج النَّقل الجويِّ المستمرَّ الذي تعرَّض له جواد الذي نُقل بموجبه من زنزانة إلى زنزانة 112 مرّةً في غضون أسبوعين وحرمانه النوم يُعدُّ إساءةً قاسيةً، ومعاملةً لا إنسانيَّةً.

إنَّ المقدَّم داريل فانديفيلد Darrel Vandeveld المحامي العام الذي عُيِّن لمحاكمة جواد، أصبح مدافعًا قويًّا؛ من أجل إخلاء سبيل هذا الشاب الذي لم يبلغ السنَّ القانونيَّة بعد، وقدَّم إفادةً مكتوبةً؛ دعمًا لطلب جواد التَّحقيق في قانونيَّة حبسه، قائلًا:

«إنَّني أفتقر للكلمات التي تدلُّ على الأسى القلبيِّ الذي شعرت به عندما علمت بالمعاملة السَّيئة التي عامل بها زملائي الجنود السَّيد جواد، والتي لا داعي لها أبدًا تبرعًا منهم».

والعقيد ستيوارت كاوتش Stuart Couch الملَّاح السَّابق الذي قاد صديقه الحميم إحدى طائرتين اختطفهما الإرهابيُّون وحلَّقت فوق مركز التِّجارة العالمي WTC، قبل مسرورًا تعيينه لمحاكمة الخاطف المدعو محمد صلاحي، ولكنَّه استقال عندما اطَّلع على الأدلَّة المتوافرة التي تثبت أن صلاحي، وهو شخص آخر من المستهدفين (بمشروع البنتاغون الخاص)، قد عُذِّب بطرق تخالف القانون والمفاهيم الدينيَّة الجوهريَّة لكرامة الإنسان.

باختصار، نحن نعرف ما حدث، ونعرف من طبيعة نفوسنا الخيِّرة، كيف ينبغي أن نشعر تجاه هذه المسألة، ولكنَّهم تُرِكوا ليحملوا عبء الضمير، ويتعيَّن على مؤسَّساتنا أن تساعدنا وقادتنا على الخروج من المأزق.

نشر مكتب المسؤوليَّة المهنيَّة في وزارة العدل OPR في العام المنصرم تقريره الذي تأخر كثيرًا، حول التَّحقيقات فيما إذا كان مؤلفو مذكَّرات التَّعذيب الصادر عن الـ OLC قد انتهكوا معايير الأخلاق المهنيَّة بسبب العمل الحماسيِّ؛ لتشويش الخطوط السَّاطعة وقلقلة القانون، وفي المقطع من هذا التَّقرير الذي ينتقد ادّعاء مذكَّرة معايير السلوك الصادرة في 1/ أغسطس 2002م، ويشير إلى أنَّ العملاء الذين عذَّبوا المعتقلين في سجون الولايات المتَّحدة يمكن أن يقوموا بعملية دفاع الضَّرورة، وأنَّه يهاجم مكتب المسؤوليَّة المهنيَّة OPR، وسيناريو القنبلة الموقوتة الذي وضعه بايبي، ويو مثالًا على كيفيَّة التَّعذيب، ومتى يكون ضروريًّا.

إنَّ الاعتماد على هذا السيناريو قد انتُقِد؛ لأنَّه يفترض من بين ما يفترضه: 1- وجود خطَّة محدَّدة للهجوم. 2- سوف يقع الهجوم في غضون ساعات أو دقائق. 3- سيقتل الهجوم

كثيرًا من الناس. 4- الشخص الموجود في المعتقل معروف بصورة مؤكَّدة بأنَّه هو الذي سينفِّذ الهجوم. 5- لدي هذا الشخص معلومات ستمنع الهجوم. 6- سوف يؤدي التَّعذيب إلى الحصول على معلومات حقيقية فوريَّة تمنع الهجوم. 7- لا توجد وسائل أخرى يمكن أن تؤدِّي إلى الحصول على المعلومات في حينه. 8- ما من عمل آخر يمكن اتخاذه لتجنُّب الضَّرر.

لقد تبيَّن لمكتب المسؤوليَّة المهنيَّة OPR أنَّ سيناريو القنبلة الموقوتة مشكوك فيه عقليًّا، فهو غير ملائم للظُّروف التي يعلِّلها بايبي، ويو؛ فالتَّحقيقات التي خضع لها أبو زبيدة، وخالد شيخ محمد، وعبدالرحيم الناشري، وغيرهم من المعتقلين الخاضعين لتقنيَّات التَّحقيق المعزِّزة التي وافق عليها الـ OLC لا يمكن مقاربتها أبدًا مع مستوى الفورية واليقينيَّة المقترنة بسيناريو القنبلة الموقوتة، واستنتج الـ OPR، والواقع أنَّ المحقِّقين قد أشاروا إلى أنَّ مصمِّمي نظام الاستجواب المسيء لم يدَّعوا أبدًا أن غايتهم هي ردع التَّهديدات الوشيكة؛ بل إنَّها تكييف المعتقل تدريجيًّا لتحطيم مقاومته للاستجواب.

وفي النِّهاية نجا جاي بايبي، وجون يو من العقوبة المهنيَّة على تشويهاتهم للقانون. وما لا يصدق، هو أنَّ بايبي الذي يشغل الآن منصب قاضٍ فدراليٍّ، عندما دعاه الـ OPR للرَّدِّ على تقريره، كان جوابه على نقد الـ OPR لسيناريو القنبلة الموقوتة هو بتقديم رأيه في مؤامرة القنبلة الموقوتة التي يزعم أنَّ باديلا قد خطَّط لها، وقد ردَّ بايبي بما يأتي:

> «لقد أحيط محامو المكتب المستشار القانوني OLC العاملون على مذكرة 2002م علمًا بمخاوف خوسيه باديلا، وقلقه في 8/مايو 2002م، إذ كان يعتقد أنَّ باديلا قد صنع القنبلة القذرة، وهي سلاح إشعاعي يجمع بين مادَّة مشعَّة، وموادَّ متفجِّرة تقليديَّة، ووضعها في مدينة نيويورك.
>
> من السَّهل أن تسخر الـ OPR بعد مضيِّ سبع سنوات على هجمات 11 سبتمبر من فكرة سيناريو القنبلة الموقوتة، لكنَّ البيئة التي كتبت فيها هذه المذكرات لا يمكن نسيانها. هل نسي أحد هجمات 11 سبتمبر الإرهابيَّة والخوف الذي ولَّدته؟

ومع ذلك فإنَّ نسيانها بسهولة، كما يعرف بايبي جيدًا، أو على الأقلِّ دفعها إلى هوامش الوعي بقوَّة تلك العواطف، تُعدُّ حقائق واقعيَّةً، فلم يعد خوسيه باديلا قادرًا على زرع قنبلة قذرة في نيويورك، فكلنا نعلم أنه اعتقل في مطار أوهير O'Hare عندما نزل من الطائرة القادمة من زيوريخ، وأنَّه لم يكن في الولايات المتَّحدة منذ أربع سنوات، وأنَّ كلَّ موظف في إدارة بوش يعلم ذلك، ولم يؤكِّد أيٌّ منهم في حينه أنَّ قنبلةً موقوتةً كانت على وشك الانفجار في ذلك الموقع، والواقع أنَّه في غضون أربع وعشرين ساعةً من إعلان جون أشكروفت John Ashcroft المحموم عن وصول باديلا إلى الولايات المتَّحدة، حاملًا معه خطَّةً لتنفيذ مثل هذا الهجوم، كان نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتس Paul Wolfowitz يقول للصحافة: إنه غير مقتنع بوجود أيِّ خطَّة ما عدا بعض الكلام غير المسؤول».

هذا ما يحدث عندما لا يُحاسب أحد أمام القانون على ما اقترفه من تعذيب، ونعترف أنَّنا كنَّا نُكذِّب على أنفسنا التي ازدادت مهانةً، وأنَّنا نُكذِّب أكثر على ديموقراطيتنا.

في نوفمبر الماضي، قبل ثلاثة شهور من جلسة الاستماع لقضيَّة باديلا في تشارلستون، ذهبت جوًّا إلى جنيف؛ لمشاهدة جواب الولايات المتَّحدة عن أسئلة حول سجلها لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان، التَّابع للأمم المتحدة UNHRC، وفي أثناء الجلسة التي استغرقت ثلاث ساعات، كنت مذهولًا لدى سماعي المستشار القانوني لوزارة دفاع أوباما، هارولد كوه Harold Koh يطمئن العالم أنَّ الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل بموجب الميثاق المناهض للإرهاب، وأصرَّ قائلًا في كلمته:

«بالرغم من الاتِّهامات العامَّة الحديثة، فإنَّ المزاعم كلَّها القابلة لتصديق القوات المسلحة الأمريكية، قد أساءت معاملة المعتقلين، وإن التحقيق قد جرى فيها، واتُّخذت إجراءات لتصحيحها».

وفي الأسبوع نفسه، ظهر الرئيس السَّابق بوش في مدرَّج محتشد في افتتاح معرض الكتاب في ميامي Miami، حيث كان يروِّج لكتاب مذكراته الذي كتب فيه:

obeikan.com

«ليس سهلًا أن أوافق على تعذيب خالد شيخ محمد بالغرق الوهمي».

وفي ميامي أعلن بوش بأعلى صوته ثانيةً أنَّه كان قد وافق على تعذيب KSM، وزبيدة، والناشري بالغرق الوهمي قائلًا للجمهور، بعد تصفيق طويل:

«اعلموا أنَّني في الكتاب أسير بكم إلى الحصول على هذه المقدرة، وهذه الأداة التي أقرَّها كونغرس الولايات المتَّحدة، فأصبحت الآن متوافرةً لأيِّ رئيس من أجل استخدامها إذا ما أراد ذلك».

لم يقر الكونغرس أبدًا تشريعًا يوافق على التَّعذيب بالغرق الوهمي، أو على تقنيات التَّحقيق المعزِّزة، ولا حتى إدارة بوش، في واقع الأمر، شعرت بالحاجة إلى موافقة الكونغرس على تحقيقاتها المسيئة، بل إنها تؤكد، بدلًا من ذلك، السلطات الرئاسيَّة الواسعة لتحديد كيفيَّة معاملة السُّجناء، ومصيرهم في المعتقلات الأمريكيَّة.

أما إذا كان الرَّئيس يمتلك هذه السُّلطات، فإنها مسألة ظلَّت تربك المحاكم، وتجمِّد الأكاديميَّة القانونيَّة.

ماالذي سنفعله نحن الشعب في هذه الأثناء بالسجل الوثائقي؟

فلا الرؤساء، ولا الدكتاتوريون يستطيعون إصدار أوامر بالتَّعذيب؛ لأنَّ بإمكان أيٍّ منَّا، بما في ذلك الرؤساء أن يتجاوز القانون، أما السؤال الموجَّه إلى الذين يمارسون التَّعذيب، وإلى أولئك الذين يخطِّطون لهجمات إرهابيَّة، ولأيٍّ واحد منَّا، فهو: كيف نردُّ على بعضنا عندما نخطئ؟

لاري سيمز Larry Siems

سبتمبر 2001م، مدينة نيويورك

obeikan.com